وهذا التخيير ولو تعينت على مالح والا فالاكثر منه كرا المثل وما
اكثر به وان دفعها للمنكر فتلفت وادعى اذنك ضمن
اليمينة عليك او تنكل ويحلف فترجع على الذي بيض كهو
حيث ضمن ان لم يتحقق اذنك كان حسن الظن برسالتك
وان بعثت اليه بمال فقال اصدقة وقلت وديعة فالرسول
شاهد مطلقا على الراجح وحلف ان شهد له لانه هو
المخاطب والاصل واغا يقبل دعوى رد المؤتمن لمن ائتمنه وان
مات وارثا او على وارث لا يرده لوارثه ولا يرده الوارث للمؤتمن
او لوارثه ولا ان لم يؤتمن بان اشهد بها انه لا يقبل دعوى
الرد بلا اثبات وحلف ان توكل في الرد مطلقا لمن الضاع او
التلف ان حقق عليه الدعوى او كان منهما عند الناس ولا
يشترط ان لا يمين فان نكل حلفت ولو في دعوى التهام
هنا كما في حق تبعا للرماصي فكاتم شد دوامراعاة للاعانة
وللرسول شرط ان يدفع بلا بينة وان طلبتها فلم يدفع ثم
قال ضاعت قبل لقائك لم يصدق الا ان يقول ولم اعلم
حينه وبامساكها بلا عذر او حتى باتي الحاكم عطف خاص
ولم ينظروا الاسقاط اليمين ولم يقبض بينة فضاعت جملة
حالية كالرهن لان قال لا ادري متى تلفت ولو منعها ملا
عذر او ضاعت من بين وكنت ارجوها ولو لم يعين له لكن
كثر اذ نفي ولك على ما رجح اخذ قدر ما ظفرت به من
وديعة او غيرها ومنه سرقة الزكاة او خفيت الا ان امنت
على نفسك وعرضك وان من غير الجنس واحرز بحملها على
من بها لا حفظها الا لشرط او عادة مثلك راجع لهما وان
تعدد
الوصي او المبضع او المودع فاعدل وان قال هي
لاحدكما او بينة تحالفا وقسمت كتكولهما بخلاف البت
فيحرم لكل انحلفا با ـــــ تدب اعارة فالكل
الذات بلا ضرر ولا تخرج بالاك الانتفاع بنفسه فقط
كالضيف والمحابس عليه لذلك الا ما يتسامح به عرفا وكمستعير
فهم تخصيصه وانما صحت وان لم تندب كاعارة مسلم لذمي
نسبه في الحرمة او احاريته له بخصوصه وتصدق المسلم بيمين
في الخمر ير وعصير حمر لكافر وجاز عمله له كسوقه الناس كالخياط
الا ان يستقل المسلم لمحل الكافر فكره واتخاذه للوطء
والخدمة غير المحرم وفي بن عن ابن ناجي عن شيخه ابي مهدي
لا بأس في الخلوة بامة الزوجة والظاهر اختلافه باختلاف
الناس او هو فسحة وان اعر تعذر منها لمن تعلق عليه في
لها وكذلك العبد ان ملك المنفعة بتبع ملك الذات والا تبرع
منها اجرتها لمن كتعذر فحكم به شرح حج الشهود فيرجع عليهما
بخدمته ولا ينتزعها السيد لانه معارف انه لا يستحق ذلك والطعمة
والنقود قرض لا عارية لان الانتفاع بها انما يكون باذهاب
العين وعقدها بما لها عرفا ولو غير قول واعتبر غلامك
لا عينك غلامي كالاجارة فيشترط علم العمل وان لا يتباعد
فوق نصف شهر كما صوبه بن راذا على قول عبد شهر وضمن
هنا عزل السامع بصمت وضمن المغتصب عليه بسفينة
سائرة وفي المرسي لا يغاب عليها وبرجوعه ونحوه لا يثاب
العبد لانه حائز لما عليه كما في بن عن اللخمي الا بينة وفي
شرط نفيه خلاف وفي شرط ضمان ما لا يغاب عليه
تعدد

Copyright © King Saud University